أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة
في الجزائر

أ. فوريش نصيرة*
جامعة الشلف- الجزائر

Résumé:

La nouvelle stratégie de relance de l'industrie a fait l'objet de plusieurs assises nationales organisées les 26 et 27 février 2007, avec la participation la plus large de l'ensemble des parties concernées, entre autres le ministère de l'industrie et de promotion des investissements, les partenaires sociaux et les industriels.

La stratégie de relance et de développement industriel tient compte de la situation de l'industrie en Algérie qui se situe pour l'essentiel aux extrémités de la chaîne de production avec, d'un coté, l'exploitation des matières premières et, de l'autre, le montage, l'assemblage ou le conditionnement, sans qu'il y' ait de production à proprement parler. Et dans le monde caractérisé par l'innovation et la compétitivité. Elle a pour objectif essentiel l'intégration au marché régional et mondial.

Elle se fonde sur un réajustement profond de structures industrielles existantes. Elle représente une vision pour l'avenir de l'industrie algérienne dans le cadre d'une politique de déploiement par rapport au secteur et à la région considérée.

Quant à la répartition spatiale, le choix est opté pour les"zones de développement industriel intégrées"(ZDII).

Elle serait aussi accompagnée de politiques d'appui à l'innovation de promotion des nouvelles technologies et de création d'une capacité d'intelligence économique, de mobilisation des investissements directs étrangers (IDE) , de promotion de ressources humaines et des politiques de mise à niveau des entreprises .

----

*أ. مساعدة مكلفة بالدروس. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة الشلف. مايل:
kourna@maktoob.com

مقدمة:

بعدة عدة سنوات من ركود القطاع الصناعي نتيجة فـشل إسـتراتيجية الـصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، وعدم قدر ا على تحقيق التنميـة الاقتـصادية و الاجتماعية المنشودة، تعي الجزائر بضرورة وضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية تختلف في أهدافها و مضمو ا عن نموذج دوبرنيس . ويعـود هـذا الاخـتلاف إلى الظروف الاقتصادية الجديدة والمتميزة بتحديات هامة كالعولمة التي أبرزت من جديد البحث في إستراتيجية التصنيع دف استمرار النمو و مشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافـسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني . فإستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقـت ـدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه و تحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تستطع في الواقع كـسر الوضع أو التقليل منه، بل بالعكس أدت إلى تفاقمه وزيادته. حيـث لم تحقـق الاسـتقلال الاقتصادي المنشود . بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج. و بالتالي توليـد صـناعة قاصرة عن قيادة الحـركة التنموية.

فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أ ا أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي. كما أ ا غير قادرة علـى استجلاب و استيعاب و تطوير التقانة الحديثة و الاستفادة منها الاستفادة الايجابية.

فهدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى علـى تنويع هيكل صادرتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات. لأن تصدير المحروقات أو الموارد الطبيعية لم تعد تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى ترتبط بالقدرة التكنولوجية و تجديدها و الاسـتعداد للتكيف مع التكنولوجيات الجديدة في عمليات الإنتاج. وكذلك مستوى المهارات الفنيـة و تطور الموارد البشرية. ومن هذا المنظور الجديد تم التفكير في صياغة الإستراتيجية الجديـدة لانتعاش الصناعة الوطنية. ففيما تتمثل هذه الإستراتيجية ؟ و ماهي أبعادها و توجها ا ؟

للإجابة على هذه الأسئلة قمنا بمعالجة الموضوع من خلال ثلاثة محاور هي:

أولا : واقع الصناعة الجزائرية.

ثانيا : الإطار العام لإستراتيجية إنعاش الصناعة.

ثالثا: سياسات إنعاش الصناعة.

أولا : واقع الصناعة الجزائرية

يستهدف هذا المحور تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات و التحولات التي طرأت على القطاع و المتمثلة في إجراءات إعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينيات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميز ا لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه. فما هي إذن خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا ؟ وبما يتسم أداؤه ؟

1- مميزات القطاع الصناعي: حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80 % من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق، خاصة وأن للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (1): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة / الفروع

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات الخاصة عام 2006	عدد المؤسسات الخاصة السداسي الأول 2007
الحديد والصلب	7906	8178
مواد البناء	6369	6586
كيمياء – مطاط –بلاستيك	1967	2035
الصناعة الغذائية	15270	15784
صناعة النسيج	4019	4108
صناعة الجلود	1558	1601
الخشب – الفلين – الورق	10300	10774
صناعات مختلفة	3297	3389
المجموع	50686	52455

المصدر: نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد11، السداسي الأول2007، ص7.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 245842 مؤسسة سنة 2006 ليصل عند نهاية السداسي الأول من عام 2007 إلى 284244 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية (1). و إنتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 50686مؤسسة إلى 52455 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات. و بهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة و الذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة. ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدت السلطات العمومية إلى اتخاذ عدة إجراءات تنظيمية وداعمة، لعل أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من أجل ترقية هذا القطاع، وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2) الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها.

ولتحديد وتوضيح واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بعملية تقييم دوري (سداسي) لديموغرافيا المؤسسات . كما وضعت مخططا للوصول إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2010 كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة و يعول عليه كثيرا في التنمية المحلية.

كما تظهر أهمية القطاع الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني كما تشير إليها بيانات الجدول رقم2 .

أما من حيث نوعية الصناعات، فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعات التصنيعية، تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم ثم تليها صناعة الحديد و الصلب، الميكانيكية والإلكترونية بنسبة أقل. ويتضح هذا من خلال الأرقام التالية:

- يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية 55 % من الإنتاج الصناعي الوطني.
- أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية الالكترونية والكهربائية فهي تشكل 11 % من الإنتاج الكلي.

الجدول رقم (2) : حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة وفي الاقتصاد
(بالنسبة المائوية)

القطاعات	1994	2000
الزراعة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة	16.5	33.6
البناء	60.7	86
النقل والاتصالات	54	72.8
التجارة الموجهة للاستيراد	/	60
التجارة بالتجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع	46.6	52

المصدر:ع. اللطيف بن اشنهوا، الجزائر اليوم بلد ناجح، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر،ص 17.

- وتساهم الصناعات الكيميائية بنسبة 6 % في الإنتاج الوطني.

و يتركز الإنتاج الصناعي للقطاع العام في ثلاثة فروع هي:

- فرع الصناعة الفلاحية الغذائية.
- فرع الصناعات المعدنية والحديدية الإلكترونية والكهربائية.
- فرع الكيمياء والجلود.

وتنتج هذه الفروع الثلاثة أكثر من 35 % من إجمالي الإنتاج الصناعي العمومي.

أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص، فيتميز بهيمنة فرعين هامين هما فرع الصناعات الفلاحية الغذائية وفرع الصناعات النسيجية، حيث تنتج هاتين الصناعتين حوالي 42 % من الإنتاج الصناعي الخاص. كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الصناعي يتوجه أكثر فأكثر نحو الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمارات ذات العائد السريع.

هذه المؤشرات في رأي بعض الاقتصاديين (3) تكفي لإيضاح أن الجزائر لاتمتلك على هيكل صناعي متنوع .

2- أداء القطاع الصناعي: يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال مايلي:

أ- معدل النمو: إن الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبالأخص القطاع العمومي. حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي سنة 2006 ما يقارب - 0.3 % . وان الفروع الصناعية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط. فرع الفلين والخشب و الورق بمعدل 2.9 % وفرع

الصناعات المعدنية ، الحديدية، الميكانيكية ،الكهربائية و الالكترونية بمعدل 1.3 %. بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاض شديد في الإنتاج. فقد سجلت الصناعات التحويلية معدل نمو سلبي يقدر بـ 2.2 % ، والصناعات الغذائية الزراعية معدل -7.6 %، والصناعات النسيجية معدل -14 %، و الجلود والأحذية معدل -15 %.

ويعود تراجع الإنتاج الصناعي خلال هذه السنة إلى الانخفاض المعتبر للإنتاج خلال السداسي الثاني لنفس السنة والذي قدر بـ -2.7 %.

وبالرغم من التحسن الملاحظ خلال السداسي الثالث لنفس السنة بنسبة 0.3 % على مستوى بعض الصناعات، إلا أن القطاع لم يتمكن من الاستدراك وبقيت النسبة سالبة. حيث عرفت الصناعات التحويلية نمو قدر بمعدل 0.9 % و الصناعات المعدنية، الحديدية، الميكانيكية، الكهربائية و الإلكترونية بنسبة 6.8 % ، الصناعات الزراعية الغذائية بنسبة 5.9 % و صناعة الخشب والفلين والورق بمعدل 11.4 % .

ويمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2006 كما يلي:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو(%)	1.7	0.3-	1.1	1.1	0.4	1.6	0.3-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

إن أرقام الديوان الوطني للإحصائيات المبينة أعلاه توضح مدى ركود القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات (2000-2005) والعجز الذي سجله سنة 2006 وهذا بالمقارنة مع الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشريتين من الزمن. وهي صورة في اعتقادنا تتناقض والطموحات والأهداف الكبيرة التي تسعى الجزائر لتجسيدها وبالخصوص على المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادراتها خارج المحروقات.

وان هذا التراجع المستمر منذ بداية الثمانينيات للصناعة يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام التي لم تتجاوز 15 % خلال منتصف عقد الثمانينيات، و 6 % فقط سنة 2005.

كما تتضح الوضعية الحرجة التي وصلت إليها الصناعة الجزائرية من خلال الميزان التجاري الذي أصبح يحقق أرصدة جلها سالبة لجميع المنتوجات باستثناء المحروقات. فالصناعة التحويلية لم يتعدى نصيبها 1 % من إجمالي الصادرات.

ب- مؤشر القيمة المضافة: عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام ركود هام وهذا بالنسبة لجميع الفروع. بينما عرف القطاع الصناعي الخاص نمو سريع للقيمة المضافة،

حيث تضاعفت هذه الأخيرة خلال الفترة بين 1995 – 2000 وتشكل حاليا 3/1 القيمة المضافة الصناعية. ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي، والى فقدان الصناعة العمومية من حصصها في السوق. وإجمالا ارتفعت القيمة المضافة للقطاع ككل إلى 171 مليار دج ، أي بنسبة 10 % عن سنة 2003 وهي تمثل 39 % من رقم الأعمال .

وتلخيصا لما سبقت الإشارة إليه يمكن أن نقول أن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم بـ :

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أولاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها.
- إنتاجية عوامل ضعيفة وحتى سلبية.
- عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
- مردودية منخفضة و معدلات نمو متدنية جدا.
- إنتاج لايتماشى وقواعد التنافسية.
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات.
- عدم التنوع في الصادرات.
- ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا .

لكن بالمقابل يزخر الاقتصاد الوطني بموارد طبيعية جد هامة تسمح بإعادة بعث الإنتاج الصناعي.

إن هذه الخصائص التي يتميز ا القطاع الصناعي الوطني تظهر أن الـ صناعة في هيكلـ ـها الحالي غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقيات الممضية مع الاتحـ ـاد الأوربي أوفي إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجـ ـة، و التفكير في تنميتها وإنعاشها بات شيئ حتمي .

ثانيا : الإطار العام لإستراتيجية إنعاش الصناعة

إن النتائج التي سجلها القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات الأخيرة وبالأخص سنة 2006 حيث بلغ معدل النمو -0.3 % تكشف مدى ركود القطاع الصناعي . فالمؤسسات الصناعية الوطنية لم تستطيع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة ولم تصل بعد إلى المستوى المرغوب. فمشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في كو ا لا تستطيع في حالتها الراهنة أن تواجه التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى

عدم قدر ا على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. وان الخطر من المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك على الرغم من تطبيق عدة برامج للتأهيل. وهذا يدل على أن هناك قصور على مستوى السياسة الصناعية الماضية الذي يرجع إلى انخفاض فعاليتها في تحقيق أثارها. لذا فان الدولة تسعى إلى تطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية.

فالإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية أصبحت أمرا حتميا في ظـل مـستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد لكي يستطيع هذا القطاع القيام بـدوره في المـشاركة مـع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر في المستقبل المنظور.

فما هي التوجهات الجديدة للتنمية الصناعية ؟ و ماهي أهم الأبعـاد الـتي جـاءت ضـمن الإستراتيجية ؟

1- توجهات الإستراتيجية: إن المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية نتاج عدة جلسات وطنية أيام 26 و27 و 28 فيفري 2007، بمشاركة واسعة مل الأطراف المعنية بالموضوع. وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة الهامة التالية (4):

- تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة للتنمية الصناعية.
- تحديد مبادئ الإستراتيجية و تشكيل السياسات الصناعية.
- ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات ، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك .

لذا تندرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد. وترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي . و دف هذه الإستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو السلم والازدهار .

وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما تتوفر عليه البلد من موارد طبيعية وهامة في مجال التصنيع .

وان اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي اختيار تبرره أربعة أسباب على الأقل وهي (5) :
*- إن الصناعة من حيث القوة القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني و يهيكله. فا لتصنيع هو هو في واقع الأمر العتلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة.
*- إن الصناعة هي كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدر ا على إنتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الاقتصاد برمته .
*- إن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها.
*- أخيرا الصناعة تمد بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.
لذا ترتكز الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على جانبين هما:
- مواصلة سياسة تشجيع صناعات محل الواردات.
- بالموازاة مع تنمية و تطوير صناعة موجهة للتصدير لانتقال الجزائر من مرحلة مجرد مصدر للمواد الأولية (الطبيعية) إلى مرحلة منتج و مصدر المواد المحولة بتكنولوجية أكثر إحكام و ذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات . حيث أن الهدف يكمن في الحصول على هيكل لصادراتنا و ميزان تجاري أقل تذبذبا أمام الصدمات الخارجية.

فا لاستثمارات الموجهة نحو عرض الصادرات تعد إستراتيجية وستحظى بالأولوية المطلقة. ومن بين الفروع الصناعية التي ستحظى بالأهمية هي تلك الصناعات التي تتوفر على قيمة مضافة كبيرة وذات قدرة على التصدير. أي تلك التي تسمح بإدماج الصناعة الوطنية ضمن الأسواق الجهوية والعالمية .

2-الأبعاد : إن تشخيص الهيكل الصناعي الوطني يبرز أن النشاطات الإنتاجيـة تتمركـز في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة بصناعات استخراج الموارد الخام أو صـناعات التركيـب و التعليب. ولتغيير هذا الواقع وبعث الإنتاج الصناعي تقترح الإستراتيجية الـصناعية الجديـدة برنامج إعادة الهيكلة الصناعية مرتكزة على ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي و تلك التي تساهم في دمـج النـشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة . كما تسعى إلى إعـادة انتشار الصناعات على مستوى التراب الوطني.

أ- اختيار الفروع : تتمثل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك التغيرات التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب بإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتوجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي و اقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.

و قد تم في إطار هذا التوجه الجديد تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي (6):

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي ، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل :

* البيتروكيمياء فرع الأسمدة ،و النسيج الكيماوي و منتوجات الكيمياء العضوية والمعدنية .

* الصناعات الصيدلانية والبيطرية.

*صناعات الحديد والصلب .

*الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم) .

*صناعة مواد البناء .

- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل :

* الصناعات الغذائية.

*الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية (ISMME).

- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا و التي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال و صناعة السيارات .

ب- على مستوى الانتشار الفضائي : يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث ترتكز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى "**بمناطق التنمية الصناعية المدمجة**" وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية و التناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك، وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث- التكوين والمؤسسة. و لكون التقسيم الحالي للمناطق الصناعية لا يستجيب لتزايد طلب المتعاملين و متطلبات تنمية متجانسة و مندمجة، تم اقتراح إنشاء "**أقطاب نمو**" تهدف التدريب لذا من المقرر إنشاء مناطق صناعية مندمجة تستغل تمركز النشاطات الاقتصادية و تنظيم المؤسسات و هيكل الضبط العمومية و هياكل البحث على ثلاثة مراحل.

- **المرحلة الأولى**: وتتمثل في برنامج تطوير مناطق التنمية الصناعية المندمجة المقرر في أفق 2009 . ويشمل إنشاء مايلي (7) :

* **مناطق التنمية الصناعية المندمجة :** بكل من الولايات : الجزائر و البليدة و وهران و مستغانم و سطيف / برج بو عريرج و غرداية و حاسي الرمل و عنابة و بومرداس و تيزي وزو.

* **أقطاب تكنولوجية** : الجزائر (سيدي عبد الله)، و بجاية و سيدي بلعباس.

* **مناطق متخصصة** : ارزيو، و حاسي مسعود، و سكيكدة ووهران.

- **المرحلة الثانية :** أما هذه المرحلة فستشهد إنشاء **"مناطق نشاط متعددة الميادين"** بكل من قسنطينة، و سكيكدة، وتلمسان وعين تموشنت.

- **المرحلة الثالثة :** أما في المرحلة الأخيرة سيتم إنشاء **" أقطاب تكنولوجية "** أخرى بكل من باتنة، والشلف، وتلمسان وقسنطينة.

وفيما يتعلق بتسيير مناطق النشاط المدمجة اقترح إنشاء إطار مؤسساتي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة .

ويتم اختيار هذه المواقع على أساس الاعتبارات التالية:

- توفر الهياكل القاعدية وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج .
- وسط محفز بحكم قربه للمؤسسات الجامعية و وحدات البحث .
- توفر الخدمات الجماعية ذات نوعية .

2- الإطار المؤسساتي و التنظيمي : إن السياسة الجديدة تتطلب تدخل الدولة باستعادة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد ودورها كمبادر ببرنامج تحويل وتطوير الاقتصاد الوطني وكافل له . فإرادة الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية لا يكون في شكل منتج و مسير الذي أثبت فشله في مراحل سابقة. كما أن الابتعاد لا يعني ترك أو التخلي الكلي عن التسيير الاقتصادي للبلد، بل دور الدولة، في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة هو دور "التخطيط و التسهيل " (8) الذي يظهر من خلال تحديد الفروع الواجب تنميتها، تمويل المشاريع و توفير المناخ المناسب للاستثمار، دفع عمليات البحث والتكوين ... الخ. فالفرق إذن بين دور الدولة المسيرة والموجهة و دور الدولة المسهل يكمن في أن الدولة لن تقوم بعملية التسيير وفق قواعد الاقتصاد الموجه، بل ستتم عملية التوجيه بطريقة غير مباشرة كتحديدها مثلا للفروع الصناعية للقطاع الصناعي، لترفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن ترك جميع الشؤون الاقتصادية لآليات السوق وحدها ، فعملية ابتعاد الدولة والخوصصة لم تكتمل بعد (9) .

وبغية توحيد تسيير القطاعات الاقتصادية تم ربط وزارة الصناعة بوزارة المساهامات وترقية الاستثمارات وقد أوكلت مهام تنفيذ الإستراتيجية لوزارة الصناعة وترقية الاستثمارات (10). هذه الهيئة التي زودت بكافة الصلاحيات التي تسمح لها بتنفيذ الإستراتيجية .

كما أن إنعاش الصناعة لابد أن يمر بإعادة تنظيم وتسيير الأموال التجارية التابعة للدولة "Capitaux marchands de l'Etat" وفي هذا إطار تعمل الحكومة على أخذ بعض الإجراءات الخاصة تمس كل من شركات تسيير المساهمات و إعادة تنظيم النسيج الصناعي العمومي.

ففيما يتعلق بشركات تسيير المساهمات تم اتخاذ قرار تقليص أو تخفيض عددها إلى 12 شركة كل واحدة منها ستكون تحت إدارة مدير عام وهذا لتلعب دور وكالات حقيقية للخوصصة.

وعلى مستوى تنظيم المؤسسات العمومية ، فالهيكل التنظيمي الجديد يقترح إنشاء 10 مجموعات صناعية كبرى . وهذه المجموعات تتشكل من الشركات العمومية الكبرى التي لم تفقد الملاءة المالية وهذا وفق الفروع الصناعية .

كما تعمل الوزارة المعنية على وضع تنظيم هيكلي يسمح بإنشاء مديريات جديدة تسهل عملية تبادل المعلومات وتسيير فعال للملفات الخاصة بالصناعة.

ثالثا: سياسات إنعاش الصناعة

1- سياسة ترقية الاستثمار: تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات. إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي و التنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء. لذا تسعى الجزائر منذ فترة ،كبقية الدول النامية الأخرى، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار و الإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد. فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري . حيث يشير التقرير (11) الصادر عن البنك العالمي تحت عنوان " القيام بالأعمال " و الذي يخص وضع الأعمال في 175 دولة عبر العالم، أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا، ابتداء من التسهيلات المقدمة لإنشاء

المؤسسات إلى غاية فعالية القضاء في المنازعات وحماية الملكية وحل الشركات وقوانين العمـل. وقد كشف التقرير عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة أو المـشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري إلى غاية تصفية الشركة. حيث ركز التقرير على البطئ في تجـسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا. إذ لم تتغير المؤشرات الأساسية بالنسبة للجزائر، خاصـة بالنـسبة لطول المدة التي تستغرقها كل مرحلة أو كلفة كل خطوة من الخطوات أو عدد الوثـائق الـتي تطلب من المستثمر. فمثلا يتطلب على أي مستثمر يرغب في إقامة مشروع اجتياز 14 إجـراء وتوفير عدد مماثل من الوثائق. وإن المدة التي تتطلبها كل مرحلة للشروع في تجسيد المشروع هي 24 يوما، أي قرابة الشهر بكلفة يمكن أن تصل إلى 5.21 % من قيمة الدخل الأولي للمشروع. وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهقر الجزائر إلى الرتبة 125 في توفير شروط الاستثمار.

لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما (نظام مالي ملائم وتوفر العقار وطبيعة المنافسة) ونظاما تحفيزيا للحماية من شأنه تمكين المستثمر من القيام بخياره لصالح الاستثمار. وبالتالي فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار يعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية تحويل النظام الاقتصادي في مجمله. فهي بذلك معنية بتقدم الإصلاحات الهيكلية سيما تطوير النظام المالي عبر تفعيل سوق العقار وضمان شفافية سوق السلع و الخدمات.

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي أن تساهم في:

- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال .
- تعميم التكنولوجيات الحديثة و تحسين القدرات الإدارية وولوج السوق العالمية و تنويع الصادرات.

و نذكر أنه لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي ، قد تم اتخاذ عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة في الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 من أجل تحسين النظام القائم . وتنص إجراءات تطبيق هذا الأمر على (12):

- نظام جديد للاستفادة من المزايا أكثر شفافية .
- إعادة يئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقته والممارسات الدولية في ا ال.
- تقليص هام لمدة معالجة ملفات الاستثمار.
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.

كما تم اعتماد أعمال أخرى دف إلى تحسين مناخ الاستثمارات من أجل تقليص الآجال وتخفيض تكاليف العمليات وتسهيل الاستثمار وإنشاء المؤسسات.

ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم اقتراح جملة من إجراءات لتحسين بيئة الأعمـال نلخصها في النقاط لتالية :

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين وإطارا ا الأجنبية.
- فتح أروقة وشبابيك لشرطة الحدود والجمارك.
- تحديد مناطق إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب.
- وضع تحت تصرف الأجانب الحاملين لمشاريع أراضي مجهزة بأسعار منخفضة وبيئـة ذات نوعية.
- وضع محلات جاهزة لأغراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم.
- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وإنشاء موقع الكتروني للوكالـة لتمكين المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد.
- السماح للأجانب اقتناء سندات الخزينة والرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة للمؤسسات المصدرة .
- مراجعة قانون الجمارك.
- إدماج إجراءات متعلقة بالتجارة الالكترونية.
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير.
- إعطاء منح وفقا لقيمة الاستثمار.
- منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب.

2- سياسة التأهيل: إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسـات الصغيـرة والمتوسطـة بمساعدة الاتحاد الأوربي، تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أ ا طويلة (خاصة فيما يتعلق باستخراج الوثائق الإدارية و المصرفية كالشهادات المصرفية ...الخ).

ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسيه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول (13) :

-توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.

- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة (العوامل المادية و غير المادية والبيئة) .

-التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.

- استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز .

3- التقييس والقياسة : يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني . حيث يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة، سواء على مستوى السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا، بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، و الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة . فمن الناحية التقنية، فإن حصول المؤسسـة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات "ايزو 9.000 " (لمنظومة الجودة) ، أو "ايزو 14.000" (لحماية البيئة) يعني الدليل على أن المؤسسة تملك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة.

إن هذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها، من أجل تثبيـت تعاملا ا ورفع حجم مبيعا ا. والثقة لابد أن تتوفر لدى زبائنها ومورديها على حد سـواء. كما تعتبر هذه الثقة عاملا هاما للاندماج الاقتصادي. لذا ووعيا من وزارة الصناعة وإعـادة الهيكلة قامت بوضع برنامج لمرافقة المؤسسات سنة 2000 يهـدف إلى تنميـة أو تطـوير منظومة وطنية للتقييس لتدعيم ومرافقة المؤسسات الراغبة في الحصول على شهادات " الايزو ". وقد رصد لتطبيق هذا البرنامج مبلغ يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري. وتبين الحصيلة التالية لسنة 2005 نتائج ا هودات التي تبذل لهذا الغرض.

فقد تحصلت 167 مؤسسة عمومية وخاصة على شهادات الايزو 9000 وست مؤسسات على الايزو 14.000 ، بينما يوجد 5 مؤسسات في طريقها للحصول على الايزو 22000 المتعلقة بضمان المنتجات الغذائية.

كما تم تكوين 30 مدققا للجودة بالمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية ببومرداس الذي هو تحت وصاية وزارة الصناعة والمتخصص في تكوين ورسكلة الإطارات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تقرر منح جائزة الجودة كل سنة لأحسن مؤسسة تطبق توجيهات منظومة ضمان الجودة وهذا من باب التشجيع والتحفيز. و أول مؤسسة تحصلت على الجائزة، تمثلت في مجمع" صيدال " للصناعات الصيدلانية سنة 2003، تلتها فيما بعد شركة الإسمنت لعين توتة سنة 2004. كما تعمل وزارة الصناعة على تنصيب الهيئة الوطنية للاعتماد وتقييم مطابقة المنتجات الصناعية.

غير أن هذه النتائج تظل محدودة للغاية ، فالجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوعين في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها . وهذا ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مجهودات استثمارية أكبر لإنتاج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية اذا أرادت الاستفادة من سياسا ا الخاصة بالانفتاح الاقتصادي .

ففي مجال حقوق الملكية الفكرية مثلا طلب من الجزائر من طرف الدول المفاوضة أثناء إجراء المفاوضات الخاصة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حماية علاما ا وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات من الناحية القانونية. لكن ما نلاحظه في الواقع هو حدوث العديد من التجاوزات في شكل تقليد للمنتجات فأصبح اليوم من الصعب التمييز بين المنتج المقلد والمنتج الأصلي مما يستدعي أخذ الإجراءات اللازمة لمحاربة مثل هذه الظواهر .

وفي ظل السياسات الصناعية الجديدة تقرر (14) تحيين الترتيبات التنظيمية التي تستند عليها نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية و كذا الهيئات التي تتكفل ا و هي المعهد الجزائري للتقييس و الديوان الوطني للقياسة القانونية و الهيئة الجزائرية للاعتماد و المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية .

4- تطوير العنصر البشري: إن الإستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات و عصرنة الصناعات ، لا طالما عانت الصناعة الجزائرية من :

- عجزا في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات.
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة .

وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين :

- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين و التقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى .

- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين) .
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين (مساعدات و قـروض الضرائب).
- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق .
- تثمين رأس المال البشري (سياسة الأجور و الظروف الاجتماعيـة للعمـل و الإطـار المعيشي) .

كما أن إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي باعتباره عنصرا أساسيا لتطوير الصناعة يعتبر أمرا لا مناص منه. ويتطلب التحكم في هذا المسار الذي لا يمكن لقوى السوق ضمانه لوحدها بل لابد من تدخل السلطات العمومية التي يتعين عليها دعم و ترقية سياسة موجهة نحـو ترقيـة التقنيات استنادا إلى نظام وطني للإبداع مثل ما تقوم به العديد من الدول. فعلى سبيل المثال تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 46 % من الناتج الداخلي الخام للبحث والتنميـة منها 52 مليار دولار للمنتجات الصيدلانية (15) .

- إنشاء مراكز التعليم و التمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديـد الـصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار المـجددة وترويجها على السوق وتجنيد الوسائل العمومية للمؤسسات الـصغيرة والمتوسـطة وتقـديم مساعدات للقطاعات العمومية والخاصة بدعم مالي مباشر لكل مشروع تنموي نموذجي مـن خلال إقامة صندوق مستقل لتمويل النماذج وإجراءات تحفيزية أخـرى ووضـع سياسـة " الذكاء الاقتصادي " بصيغة التسيير وجمع المعلومة وتحليلها وتفسيرها قبل اتخاذ القرارات.

كما يتم في مجال البحث والتنمية تمويل المخابر وقدرات البحث – تنمية لدى المؤسـسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة.

الخـاتمة:

تشهد الصناعة الجزائرية في الوقت الحاضر مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة. فالجزائر تسعى من خلال ذلك الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات. وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات الصيدلانية. وقد جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهمية القطاع و

تناميه في الجزائر. إذ أصبحت منتجاته تغطي أكثر من 60 % من السوق المحلي وكذا إمكانيات التصدير المتاحة له.

كما أعطى صناع القرار أهمية قصوى لبعض الصناعات الجديدة والتي ينعدم وجودها بالجزائر مثل صناعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال و صناعة السيارات. ويرجع الاهتمام بمثل هذه الصناعات لإدراكهم بمدى ثقل تحمل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الوارد من البلدان المتقدمة نتيجة تآكل صادراتنا والتي تنحصر في الموارد الطبيعية (المحروقات) .

ما يمكن التأكيد عليه في الختام هو انه لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية و التغيرات الاقتصادية الوطنية أن تستمر الجزائر في إغفالها عن ضرورة الأخذ بسياسات وإستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية . غير أنه لا يكفي تصورها وتحديدها لوحدهما بل يتطلب الحسم في التطبيق وذلك بأخذ جميع الإجراءات اللازمة والضرورية لتجسيدها على أرض الواقع . فالتطبيق الصارم لها وفقا لما جاءت به من توجهات وأبعاد وسياسات سيسمح بتنمية العديد من الصناعات التي تشكل تكاملا فيما بينها ، وتغطي السوق المحلي و تسمح باقتحام الأسواق الجهوية والعالمية .

كما سيؤدي الانتشار المكاني للصناعات إلى ظهور أقطاب نمو منتشرة عبر مختلف جهات الوطن. هذا بالإضافة إلى الاستفادة من عدة ميزات منها :

- الحصول على التمويل الضروري لإقامة بعض المشاريع في إطار الشراكة .
- الحصول على التكنولوجيات الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من الشركات الكبرى .
- تكوين الكفاءات و الخبرات الفنية والتنظيمية و التسييرية التي طالما عانت منها المؤسسات الوطنية .
- إعادة تأهيل القطاع العمومي والخاص لاكتساب القدرة التنافسية .
- تحقيق الجودة و التنافسية و خفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات و المقاييس العالمية .
- تنمية المؤسسات التعليمية و معاهد التكوين ووحدات البحث لتكوين العمالة المسيرة و المؤطرة و الفنية والمبدعة .
- استكمال تحويل النظام الاقتصادي.

إن الوصول إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الجديدة يتطلب بالضرورة تسيير وإدارة محكمة لتفادي تكرار الأخطاء التي وقعت في الماضي (16).

الهوامش و الإحالات:

(1) نشرية اقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11، السداسي الأول2007 ، ص 7.
(2) القانون التوجيهي 01/ 18 المؤرخ في 12 /12 2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

(3) عبد ا يد بوزيدي ، ترجمة عبد الوهاب بوكروح ، " هل ستكون 2007 سنة الاستراتجية الصناعية الجديدة ؟
(4) اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007 . من الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة www.cg.gov.dz .
(5) خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية يوم 2007/02/27 . من الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الخارجية .
(6) اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 24 جويلية 2007 ، مرجع سابق .
(7) من خطاب السيد رئيس الجمهورية بمناسبة جلسة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات . يوم الأحد 7 اكتوبر 2007 من وزارة الشؤون الخارجية .
(8) من خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية يوم 2007/02/27 ، مرجع سابق .

(9)-M.Mekideche, " on est encore en désindustrialisation" , El – watan, 11 octobre 2006.
(10) – Le magreb, www. Presse-dz.com/fr/article-presse-algerie-3512.html.

(11) جريدة الخبر، الخميس 27 سبتمبر 2007، ص 2.
(12) من خطاب السيد رئيس الجمهورية بمناسبة جلسة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات . يوم الأحد 7 اكتوبر 2007 ، مرجع سابق .
(13) و (14) نفس المرجع .

(15)" عياش قويدر - براهيمي عبد الله – اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة بـين التفـاؤل والتشاؤم – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا ، كلية العلوم الاقتـصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف ، العدد 2سنة 2005

(16) R.Amrani , " nouvelle stratégie industrielle" , El watan , 11 octobre 2006 .